



المحتويات

٢	١. ملخص تنفيذي
٣	٢. نبذة عن المؤتمر
٥	٣. وقائع الجلسة الافتتاحية
٧	٤. جلسات العمل
٢٤	٥. التغطية الإعلامية

الملاحق

٢٥	ملحق ١ أسماء المشاركين
٣٨	ملحق ٢ قرص مدمج للمؤتمر
٣٩	ملحق ٣ البيان الختامي والتوصيات
٤٣	ملحق ٤ لجان المؤتمر

ملخص تنفيذي

تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة نظم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية أعمال المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري في الفترة ما بين ١٦-١٧ شباط ٢٠٠٩ في فندق الرويال، عمان، الأردن تحت شعار "نحو مناهج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري".

واجتمعت وفود من دول عربية وممثلون عن الجامعة العربية في هذه التظاهرة من أجل تأسيس شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف وتحديد أهدافها ورؤيتها ورسالتها وعضويتها وآليات عملها.

وقد اشتمل المؤتمر على الجلسة الافتتاحية التي توجت بحضور جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، وجلسات عمل متوازية درس المشاركون خلالها:

- شبكة العمل العربية لحماية الأسرة من العنف.
- مناهج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري ومحاورة (الوقاية، الحماية، الموارد البشرية والمادية، التشريعات والسياسات والقضايا القانونية، الشراكة والتنسيق، الدراسات والبحوث، والمتابعة والتقييم).
- أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بحماية الأسرة من العنف.

وخلصت الوفود المشاركة إلى تبني ما يلي:

- مناهج العمل العربي لحماية الأسرة.
- الترحيب بالاقتراح المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بإنشاء شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف وإعداد تقرير عربي دوري حول حماية الأسرة من العنف.
- اتخاذ جامعة الدول العربية (كداعم ومنسق للشبكة) الإجراءات لاعتماد وتبني الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف من قبل وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

كما أوصى المشاركون باعتماد الأهداف الإستراتيجية الواردة في مناهج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري على النحو التالي:

- **ضمن محور الوقاية:** إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الحماية والمعرفة بمفهوم العنف وكيفية الوقاية منه من خلال التعامل مع جذوره ودور السياسات الوطنية في الوقاية منه وتعديل الاتجاهات وتعزيز السلوك الإيجابي من خلال زيادة المعرفة بقضايا العنف الأسري في برامج التعليم المختلفة.
- **ضمن محور الحماية:** صقل كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري وتطوير المعايير والإجراءات والأدلة المطلوبة للمؤسسات العاملة على حماية الأسرة من العنف.
- **ضمن محور الموارد البشرية والمادية:** تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال حماية الأسرة وأمنها.
- **ضمن محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية:** الالتزام الحكومي بتطوير التشريعات والقوانين لتنسجم مع مبادئ الوقاية والحماية من العنف الأسري.

نبذة عن المؤتمر

لقد تحققت على المستوى العربي إنجازات كثيرة في مجال حماية الأسرة ووقايتها من العنف الأسري سواء في مجال تطوير السياسات والتشريعات أو في مجال الخدمات وتدريب العاملين، وتم عقد العديد من المؤتمرات العربية والإقليمية حول مناهضة العنف الأسري والعنف ضد الأطفال ومن أهمها:

- المؤتمر العربي الأول للجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال، عمان ٢٠٠٤.
- المؤتمر العربي الإقليمي الأول لحماية الأسرة من العنف، عمان ٢٠٠٥.
- المؤتمر الإقليمي التشاوري الأول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة "مناهضة العنف ضد الأطفال"، القاهرة ٢٠٠٥.
- المؤتمر الإقليمي التشاوري الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول "مناهضة العنف ضد الأطفال"، القاهرة ٢٠٠٦.
- المؤتمر الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الثالث "إعلان النسخة العربية لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال"، القاهرة ٢٠٠٧.
- المؤتمر الإقليمي الثاني لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال اليمن، ٢٠٠٧.

وأجمعت البيانات الختامية لتلك المؤتمرات على قضايا وسياسات عامة يجب على كل دولة تبنيها في مواجهة قضايا العنف الأسري والعنف ضد الأطفال وما يتعلق بكل من:

- مراجعة وتطوير التشريعات.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية.
- تفسير النصوص الشرعية بعيدا عن بعض التفسيرات والفهم الخاطئ لها.
- تطوير مؤشرات ومعايير للمتابعة.
- تعزيز دور وسائل الإعلام بخلق ثقافة مناهضة للعنف.
- رفع كفاءة العاملين ومقدمي الخدمات لضحايا العنف الأسري.
- تطوير آليات التعاون بين الدول وتطبيق النهج التشاركي بين الخدمات لتوفير الخدمات الأفضل لحالات العنف الأسري إضافة إلى الاستفادة من الشراكات الموجودة بين الدول العربية والشبكات وتعزيز عملها.

وبناء عليه فإن إيجاد منهج عمل عربي مشترك يعزز تبني توصيات تلك المؤتمرات العربية والإقليمية في إطار منهجي وتنفيذ محاوره، وإيجاد شبكة عربية تُعنى بحماية الأسرة يسهل تبادل الخبرات والتجارب العربية بين الدول في مجال حماية الأسرة من العنف، ويتجم الرأى العربية لإيجاد أسرة عربية خالية من العنف الأسري.

ويأتي انعقاد المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف بهدف تطوير آليات التعاون العربية بشأن حماية الأسرة من العنف ومتابعة ما يجري على الساحة العربية من تطور العمل في مجال حماية الأسرة من العنف انطلاقا من كون المجلس الوطني لشؤون الأسرة المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الأسري على المستوى الإقليمي وترجمة لدوره في تنسيق الجهود على مستوى الإقليم في تنظيم وتقديم التعاون لتنظيم المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري، والتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات الوقاية من العنف الأسري على المستوى الإقليمي.

وقد شكل المؤتمر فرصة للدول العربية ومؤسساتها المعنية بحماية الأسرة لبلورة توجهاتها الوطنية في رسم السياسات والرؤى الوطنية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والعمل على تبني الممارسات الفضلى في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري.

المشاركون

شارك مائة وتسعة وثمانون مختصاً ومهتماً في المؤتمر من الجهات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف ممثلة بالمنظمات والهيئات الحكومية والمجالس الوطنية التي تضطلع بدور المتابعة والتنسيق، والمؤسسات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك مبادرات على المستوى الوطني في مجال حماية الأسرة، والهيئات الدولية المهتمة بقضايا الأسرة على المستويين الوطني والإقليمي.

أهداف المؤتمر

- تجسيد آلية عمل تشاركية بين الدول العربية في متابعة مدى استجابة الدول لتطور العمل على مستوى رسم السياسات الوطنية ورفع التقارير الدولية.
- تبادل الخبرات العلمية والعملية بشكل منهجي من خلال تأسيس الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.
- ترسيخ آليات التواصل والتشبيك بين الدول العربية من خلال إعداد وتبني منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف يركز على أهمية التعاون وتبادل الخبرات في تطوير استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية الأسرة من العنف في كل دولة عربية مبنية على ترسيخ العمل التشاركي بين كافة الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص على المستويات الوطنية، وبصورة تعكس الإرادة والرؤى الوطنية لمناهضة العنف والحد منه.

وقائع الجلسة الافتتاحية



بحضور ملكي تمثل بشخص جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة والتي لا تتوانى عن متابعة مستجدات الأسرة العربية والأردنية والحث على الارتقاء بشؤونها كان انطلاق المؤتمر بوجود حفل متميز من المختصين والمهتمين.

”مصير عالمنا العربي وتعامله الناجح مع تحديات العولمة رهن لما نقدمه اليوم لأسرنا وأطفالنا وشبابنا من رعاية وحماية وإرساء لقواعد المعرفة والتنمية والتكامل والتشارك.“

معالي د. سيما بحوث/جامعة الدول العربية



وألقت ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للمؤتمر، الأمين المساعد للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية الدكتورة سيما بحوث كلمة شكرت فيها جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة على جهودها في حماية الأسرة في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى المستويين العربي والدولي والتي ساهمت في تحقيق إنجازات تنموية لافتة وفي تسليط الضوء على ظاهرة العنف في الأسرة بالتحديد وكسر حاجز الصمت الذي كان يلفها بالإضافة إلى الانعكاسات الايجابية على التشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل والشراكات المختلفة التي تُعنى بالنهوض بالأسرة والمرأة والطفل.

وأكدت بحوث على أن مشاركة جامعة الدول العربية في المؤتمر تعكس اهتمامها بقضايا الأسرة وسعيها لتمكين الأسرة العربية من أن تكون مستقرة وآمنة ومحافظة على ثقافتها وهويتها ومتفاعلة مع متغيرات العصر. وأشارت بحوث إلى أن المؤتمر يأتي في ظل أوضاع مأساوية تمر بها الأسرة الفلسطينية في قطاع غزة ستؤدي حتما إلى تفاقم ظاهرة العنف في الأسرة وستتطلب من الأسرة العربية عناية واهتماما خاصين. وعبرت بحوث عن أمل الجامعة العربية في أن تشكل الشبكة العربية رافدا جديدا من روافد التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية وعن سرور الجامعة وقطاعها الاجتماعي بأن تدعم هذه الشبكة وأن تنسق مع الدولة المستضيفة لها لتطوير تقرير عربي حول منهاج العمل العربي لحماية الأسرة.



اقتباس عن جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة ضمنته
د. هيفاء أبو غزالة في كلمتها:

”أنقول للأمم الفلسطينية إن أطفالها خسائر ضمنية! إن حياتهم غير مهمة؟ إن موتهم لا يحتسب؟ إن أطفال غزة لا يحق لهم الحياة والحرية والسلامة الشخصية؟ ماذا نقول لهم؟“

كما ألفت أمين عام المجلس الوطني للأسرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة كلمة أكدت فيها على حرص جلالة الملكة رانيا العبد الله على التصدي لكافة أنواع العنف الموجه لأفراد الأسرة وخاصة المرأة والطفل. ولفتت أبو غزالة إلى أن جلالته حملت هذا الملف منذ تولي صاحب الجلالة مسؤولياته الدستورية منذ عشر سنوات وناضلت على المستويات كافة لحماية الطفل والمرأة من كافة أشكال العنف حيث كانت جلالته وراء تأسيس العديد من المبادرات التي ساهمت في حماية الأسرة من العنف.

وأشارت أبو غزالة إلى أنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على أوضاع الأسرة العربية على مستوى السياسات والتشريعات والبرامج وآليات العناية بالأسرة إلا أن تحديات كثيرة ما زالت تواجه الأسرة العربية وخاصة في مجال حمايتها من العنف. ولفتت أبو غزالة إلى احتفال الأسرة الدولية هذا العام بمرور ١٥ عاما على إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامس عشر من أيار من كل عام يوما عالميا للأسرة حيث ركز احتفال عام ٢٠٠٨ على دور الآباء في الأسرة بينما يأتي الاحتفال هذا العام تحت شعار ”الأمهات والأسرة، التحديات في عالم متغير“ ما يذكرنا بالأم الفلسطينية في غزة هاشم والتي خاطبت جلالة الملكة رانيا العبد الله الأسرة الدولية بشأن معاناتها وأسرته قائلة جلالته:

”أنقول للأمم الفلسطينية إن أطفالها خسائر ضمنية! إن حياتهم غير مهمة؟ إن موتهم لا يحتسب؟ إن أطفال غزة لا يحق لهم الحياة والحرية والسلامة الشخصية؟ ماذا نقول لهم؟“

وشرحت الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة والذي تتأهه جلاله الملكة رانيا دور المجلس في إعداد الاستراتيجيات الهادفة إلى حماية الأسرة ومنها إستراتيجية الأسرة الأردنية والإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وإستراتيجية حماية الأسرة من العنف والتي تم التأكيد فيها على الدور الريادي الذي يلعبه المجلس في مجال حماية الأسرة من العنف والتنسيق بين جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال الفريق الوطني لحماية الأسرة من



العنف الذي توجت إنجازاته عام ٢٠٠٣ بحصوله على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشددت أبو غزالة على أن حجر الزاوية في تعزيز مكانة الأسرة وتحسين نوعية حياتها والمحافظة على تماسكها وحمايتها يكمن في تحقيق التعاون بين الدول العربية حيث ثمنت أبو غزالة التزام الدول العربية بالتعاون والتنسيق العربي المشترك الذي يصب في حماية الأسرة من كافة أشكال العنف والدليل على ذلك المشاركة العربية رفيعة المستوى في هذا المؤتمر. وركزت أبو غزالة على الحاجة الماسة لتجميع جهود الدول العربية وتوحيدها في سبيل شمول وتكامل البرامج والخدمات الموجهة لحماية الأطفال والنساء لا بل الارتقاء بها والتصدي لظاهرة العنف الأسري وحماية الأسرة من كافة أشكال العنف.

وبعد ذلك عرض المجلس الوطني لشؤون الأسرة فلما معلومتيا قصيرا بين من خلاله الخطوط العريضة لمنهاج العمل العربي والشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف الأسري.

جلسات العمل

اليوم الأول ٢٠٠٩/٢/١٦

الجلسة الأولى

انقسمت إلى جزئين متوازيين ناقش خلالهما المؤتمر محور الموارد البشرية والمادية ومحور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية.

محور الموارد البشرية والمادية



”نسعى إلى مهنة العمل الاجتماعي بهدف تطوير هذا النوع من العمل المليء بالتحديات“

رئيسة الجلسة: معالي هالة لطوف، وزيرة التنمية الاجتماعية، الأردن.

بحث المشاركون آليات تطوير مدونات السلوك لكل مهنة تتعامل مع حالات العنف الأسري وتعزيز قدرات ومهارات العاملين في مجال نشر الثقافة الأسرية بما فيهم الإعلاميين ورجال الدين والوعاظ والواعظات واستحداث برامج في العمل الاجتماعي والإرشاد الأسري على مستوى البكالوريوس والدبلوم العالي لمواكبة احتياجات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة.

المتحدثون

”كل من يتعامل مع الأطفال مسؤول عن حمايتهم من سوء المعاملة والإهمال.“

د. أديب العسالي / استشاري الطب النفسي، سوريا.



نوه د. أديب العسالي إلى أهمية إدماج مبادئ حماية الأطفال في المناهج الجامعية. وركز العسالي على دور المهنيين في الوقاية من سوء معاملة وإهمال الأطفال بالتعاون مع أفراد المجتمع عبر تطوير وتطبيق استراتيجيات وقائية تتضمن العمل على تأهيل كل من يتعامل مع الأطفال بدءاً من الوالدين مروراً بالمدرسين والعاملين في مجال الرعاية والصحة وصولاً إلى المؤسسات الأمنية والدينية.



”أوقفوا العنف ضد المرأة.“

هادية بالحاج السبعي/مركز كوثر، تونس.

وبحسب هادية السبعي منسقة برنامج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ومسؤولة وحدة التوثيق وتكنولوجيا المعلومات في مركز كوثر فإن الصحة العالمية لمخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أثرت في حث البلدان العربية على الاهتمام بهذه الظاهرة واعتبارها من المشاكل ذات الأولوية التي تتطلب تدخلاً حكومياً لحد منها بوضع استراتيجيات وطنية متكاملة. وأكدت السبعي أن معالجة هذه الظاهرة يكون بتعزيز قدرات مقدمي الخدمات في القطاع الاجتماعي والصحي والقانوني، وتعزيز قدرات الإعلاميين على التعامل مع قضايا العنف القائم على أساس النوع، ونشر ثقافة السلم وتهيئة الفضاء الملائم لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري بالإضافة إلى التنسيق والتشبيك بين مختلف الهياكل المتدخلة لإحاطة وإرشاد وحماية ضحايا العنف الأسري.

”الاستثمار في العاملين الاجتماعيين في غاية الأهمية
لأنهم يتعاملون مع العنصر البشري وهو أعلى ما تملكه
المجتمعات.“



د. حمود عليما/أستاذ في الجامعة الأردنية، الأردن.

بدوره شدد د. حمود عليما على أهمية العلم والمعرفة بالنسبة للعاملين في المجال الاجتماعي إلى جانب التدريب العملي الذي يصقل المعرفة النظرية. وأكد العليمات على أهمية العمل التشاركي في العمل الاجتماعي داعياً إلى التركيز على البحث العلمي وتوثيق العمل المؤسسي. ولفت العليمات إلى قضية مهنة العمل الاجتماعي وضرورة الاستثمار في العاملين الاجتماعيين لأنه تقع عليهم مسؤولية في غاية الأهمية والحساسية.

محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية



”المرأة هي أكثر الأطراف التي يقع عليها العنف.“

رئيس الجلسة: معالي د. ماريو عون/وزير الشؤون
الاجتماعية، لبنان.

المتحدثون

دعا المتحدثون في هذا المحور إلى تعديل القوانين والتشريعات بشكل يضمن حماية الأسرة من العنف ويزيد من كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري. وطالبوا الحكومات العربية بالتحرك بشكل أكبر لتحقيق هذه الغاية.

”أضعف حلقات حقوق الإنسان هي نقص وعي الفرد
بحقوقه، وأسوأ أنواع الانتهاكات هي تلك التي يقبلها
المجتمع.“

ريم أبو حسان/ رئيسة ملتقى النساء العالمي، رئيسة
جمعية حماية ضحايا العنف الأسري، الأردن.



عرضت الأستاذة المحامية ريم أبو حسان التجربة القانونية الأردنية في مجال "تجريم" العنف حيث اعتمد الأردن سياسة عامة قوامها احترام خصوصية الأسرة وعدم التدخل في شؤونها "إلا في حال فشل الأسرة في أداء واجبها أو التخلي عن مسؤولياتها". ومن أجل سن تشريع خاص بالعنف يتطلب الأمر، في رأي أبو حسان، اتخاذ إجراءات عدة أولها تحديد الهدف من التشريع ومن ثم يأتي دور التشاور مع الشركاء الذين يتأثرون من القانون أو لهم دور في تطبيقه والإجراء الأهم هو استخدام البيانات التي يتم التوصل إليها لوضع مسودة قانون تراعي تضمين التشريع لمبادئ الاتفاقيات الدولية في هذا المجال مع التشديد على حماية الضحية من تكرار وقوع العنف عليها خلال تطبيق كل هذه الإجراءات.



"يعتبر مبررا لطلب الطلاق كل تصرف من الزوج مشين أو يلحق بالزوجة ضررا معنويا أو ماديا يجعلها غير قادرة على الاستمرار في الزواج."

محمد القشبور/محامي، المغرب.

أما الأستاذ محمد القشبور فأوضح كيف يعطي قانون الأسرة المغربي الحق للزوجة المعنفة بطلب الطلاق والحصول عليه في حال أثبتت المحكمة ذلك. وعرض القشبور الجديد في القانون (مسطرة الشقاق) الذي يمكن المرأة في حال عدم تمكنها من إثبات وقوع العنف عليها من قبل زوجها من تطبيق نفسها والحصول على تعويض.

الجلسة الثانية

قسمت الجلسة الثانية إلى جزئين متوازيين ناقش فيهما المجتمعون محوري: الوقاية من العنف الأسري والحماية من العنف الأسري.

محور الوقاية من العنف الأسري

"جمع هذا المؤتمر بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي سيعطي دفعة للجهود المبذولة في مكافحة العنف الأسري."

رئيس الجلسة: معالي يوسف بن أحمد العثيمين/
وزير الشؤون الاجتماعية، السعودية.



بحث المشاركون كيفية إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري وتعزيز السلوك الإيجابي من خلال زيادة المعرفة بقضايا العنف الأسري في برامج التعليم وتفعيل دور الإعلام في نشر الوعي لدفع آفة العنف عن أفراد المجتمع وخاصة الأطفال والنساء.

المتحدثون



”من الممكن إيقاف العنف في أي مجتمع مهما كانت خلفياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تغيير طريقة تفكير أعضاء المجتمع.“

د. ثائرة الشعلان/مديرة البرامج في المجلس العربي للطفولة والتنمية، مصر.

أوجزت د. ثائرة الشعلان أدوار الإعلام في نشر ثقافة مناهضة للعنف من خلال رصد انتهاكات حقوق الطفل وإعلانها، لتغدو جزءاً من آليات الحماية والرصد، وبيان العواقب الجسدية والنفسية والاجتماعية للعنف، والتعريف بالبرامج الوطنية والإقليمية والدولية المناهضة للعنف ضد الأطفال. ولفتت الشعلان إلى أن وضع إستراتيجية عربية لمناهضة العنف الأسري ودمج الإعلام فيها ليصبح جزءاً من خطة مناهضة العنف هي خطوة في غاية الأهمية. ودعت مديرة البرامج في المجلس العربي للطفولة والتنمية الدول العربية للقيام بدورها في التعريف بحقوق الطفل ومناهضة العنف من خلال دمج اتفاقيات حقوق الإنسان وبالأخص اتفاقية حقوق الطفل في مناهج معاهد وكليات الإعلام، وإيجاد خطة عمل للطفولة، يكون للإعلام فيها دوراً فعالاً. وأضافت الشعلان أن على المجالس الوطنية للطفولة تقييم الخطط والبرامج والرسائل الإعلامية ومدى مواءمتها مع أحكام مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وتدريب الكتاب العرب على هذه الاتفاقية ومناهضة العنف حتى يمكن إخراج موضوعات شيقة للقراءة أو قصص يتربى عليها الأطفال وتصبح جزءاً من وجدان المجتمع.

”إن العمل على الوقاية من أية أمور سلبية مع ارتفاع تكلفتها خير من معالجة الآثار خاصة مع موضوع مثل العنف الأسري الذي لا تقاس مضاره بتكلفة مادية فقط بل أن كلفته المعنوية باهظة وآثارها ممتدة.“

السفيرة سميحة ابو ستيت/مستشار المجلس القومي للمرأة، مصر.



أما السفيرة سميحة أبو ستيت من المجلس القومي للمرأة فعرضت في ورقتها المعنونة ”نحو منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري“ ما جاء في منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري وانطلاق الوقاية من السؤال عما يجب عمله لوقاية الأسرة والمجتمع من العنف؟ وبرامج الوقاية القائمة على تحليل عميق للسياق الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للعنف الأسري، وحقيقة أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب العمل المشترك والتنسيق بين جميع المؤسسات وهي الحكومة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي والجهات المانحة أي أنه مسؤولية جماعية مشتركة وهذه هي كلمة السر لنجاح أي جهود. وتهدف الوقاية إلى إزالة عوامل الخطورة الاجتماعية والثقافية والكشف المبكر للعنف الأسري وتحديدته وكيفية الحد منه. وللوصول إلى هذا الهدف يجب أولاً التعرف على هذه الظاهرة والوصول إلى جذورها خاصة الاجتماعية والثقافية ومدى ومواقع انتشارها، وذلك من خلال إجراء دراسات وأبحاث موسعة وعميقة وجمع البيانات والإحصاءات حتى يتسنى تغيير وعي المجتمع. وعرضت أبو ستيت تجربة المجلس القومي للمرأة في مصر في تنفيذ مشروع (يركز على المرأة إلا أنه يمكن أن يكون مقياساً للعنف الأسري) جمع كل الدراسات التي تمت في مصر حول العنف الأسري واستكمالها حتى تتضح ملامح الصورة مهيئاً للتعامل معها. ويهدف المشروع إلى إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الوقاية. وأضافت السفيرة أن من أهم وسائل الوقاية زيادة وعي المرأة والرجل والمجتمع بأكمله بمفهوم العنف وجذوره وأسبابه ومضاره ومن أدوات نشر الوعي تضمين المناهج الدراسية لموضوع العنف وآثاره المدمرة على المجتمعات وتجرير اللجوء إلى العقاب البدني في المدارس، وإقامة حوار مع المؤسسات الدينية لتغيير الخطاب الديني بما يضمن التسامح والأمر بالمعروف وهو ما ينادي به الدين الإسلامي.

”رسالتنا: تعزيز ديناميكية المجتمع الأردني بالشراكة مع الجهات المختلفة من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية هدفها تمكين المجتمعات والأفراد“.

عطوفة فالنتينا قسيسية/مدير عام مؤسسة نهر الأردن.



وعرضت فالنتينا قسيسية تجربة مؤسسة نهر الأردن في وقاية وحماية الأسرة من العنف الأسري من خلال تعزيز ديناميكية المجتمع الأردني بالشراكة مع الجهات المختلفة من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية هدفها تمكين المجتمعات والأفراد من خلال برامج التدخل مثل برنامج تمكين المجتمعات وبرنامج حماية الطفل. وأوضحت قسيسية أن مؤسسة نهر الأردن تركز في حماية الأسرة والحد من العنف الأسري إلى محوري الحماية والوقاية حيث شرحت قسيسية آلية عمل (دار الأمان) وهي دار علاجية متكاملة تأسست عام ٢٠٠٠ لتكون الأولى من نوعها في الأردن والوطن العربي. وتقدم الدار مأوى مؤقتاً للأطفال ضحايا الإساءة، وخدمات رعاية، وعلاج، وتعليم للأطفال ضحايا العنف الأسري كما تقدم خدمات علاجية نفسية واجتماعية لأسر الأطفال. وأشارت قسيسية إلى مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل الذي يهدف إلى إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الحماية والمعرفة بمفهوم العنف ومخاطره وكيفية الوقاية منه من خلال التعامل مع جذوره والعوامل الأساسية المؤدية له، وذلك من خلال:

تضمين ثقافة الحماية من العنف الأسري ضمن الأطر التربوية، برنامج مدارس آمنة. وذكرت قسيسية بخطط الدعم الأسري (١١٠) وهو خط مساعدة سري ومجاني يهدف إلى تمكين الطفل والأسرة وحمايتهم من الإساءة حيث يقدم الاستشارة، والدعم والإرشاد النفسي، والتحويل إلى وتشبيك المتصل مع مقدمي الخدمات. وتعمل المؤسسة من خلال لجان مجتمعية محلية ومركز تدريبي إقليمي وبرامج للكشف المبكر عن ضحايا العنف الأسري وتقديم الدعم والاستشارات والخدمات اللازمة للضحايا بالإضافة إلى التأييد وتعزيز الشراكات على المستوى الوطني.

”فلسفتنا: نستطيع أن نغير العالم من خلال تغيير أنفسنا.“

كرستين هايدن/المؤسسة والمديرة التنفيذية.

One World Now ، الولايات المتحدة الأمريكية.



أما كرسيتين هايدن/المؤسسة والمديرة التنفيذية لبرنامج (One World Now) (عالم واحد الآن) فشرحت فلسفة وأهداف البرنامج الذي تأسس بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. وشددت على أن الغرب يمد يده اليوم للشرق من أجل محاربة الصور النمطية المأخوذة عن الشرق والغرب على حد سواء. وأكدت هايدن أن جميع أنواع العنف مرددا العنف المنزلي ما يدعو إلى التفكير مليا بضرورة مناهضة العنف الأسري من أجل محاربة العنف على المستوى العالمي. وأضافت هايدن أن التغيير يبدأ من أنفسنا وينتهي بتغيير العالم. ويعطي برنامج (عالم واحد الآن) الفرصة للطلاب في المرحلة الثانوية لتعلم اللغات الأجنبية ومنها العربية والصينية والتدرب على مهارات القيادة والتواصل الاجتماعي والدراسة خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويسعى البرنامج إلى تنظيم احتفالية كبيرة في عام ٢٠١١ تتزامن مع مرور عشرة أعوام على أحداث سبتمبر.

محور الحماية من العنف الأسري



”إن النظر إلى حالة بعض النساء في الأسر العربية المهاجرة يجعلنا نشعر بنوع من الإشراق نحو وضع المرأة والأسرة العربية في وطنها وبين أهلها.“

رئيسة الجلسة: معالي د. شريفة اليحيائية وزيرة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

المتحدثون

ركز المشاركون على أهمية توفير خدمات صحية واجتماعية وقانونية وخدمات تشاركية وبرامج متخصصة تغطي كافة أتماط الرعاية واحتياجات الأفراد المعنفين قصيرة وطويلة الأجل.

”الوطن العربي يحتاجه العنف من كل جانب سواء بالقصف الجوي كما حصل في لبنان وغزة أو من الداخل من خلال العنف الأسري الذي يمزق النسيج الاجتماعي.“

د. برنارد جرباقه/أخصائي أطفال، لبنان.



تحدث أخصائي الأطفال د. برنارد جرباقه عن العنف الموجه ضد الأطفال لافتنا إلى التجربة اللبنانية في حماية الأطفال من العنف الأسري من خلال المجلس الأعلى للطفولة في لبنان وهو إطار تنسيقي يتعامل مع الوزارات المعنية على الصعيد الوطني. وتشكل لجان للتعاون بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية تُعتبر سر نجاح هذا الإطار. ويتفاعل هذا الإطار مع البلديات وخاصة بلديات الأطفال ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات الدولية حيث تعمل ضمن محاور منها تعزيز المناخ التشريعي والقانوني لتبني الحماية القانونية للأطفال، ومحور تطوير القدرات البشرية والمؤسسية لحماية الأطفال ومحور كسب التأييد ومحور الوقاية من العنف ومحور ضمان مشاركة الأطفال في التصدي للعنف ضدهم. كما يعمل المجلس على التشبيك مع الدول العربية. ويتطلع المجلس إلى مأسسة العمل من خلال دعم جامعة الدول العربية.



”الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات وعليها يعتمد دوام هذه المجتمعات ومن الأهمية بمكان الحفاظ على كيانها وحمايتها.“

العميد محمد الزعبي/إدارة حماية الأسرة، الأردن.

أما مدير إدارة حماية الأسرة العميد محمد الزعبي فشدّد على أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات ومن هنا تأتي أهمية الحفاظ على كيانها وتحقيق أمنها الاجتماعي الذي يشكل أحد ركائز أمنها الشامل. وركز العميد الزعبي على قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردنية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، والتي تعطي صلاحيات للضابطة العدلية في استقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها وإحالتهم على السلطة المختصة في مجال التدخل والعلاج في قضايا العنف الأسري. ويتم اختيار العاملين في الإدارة ممن لديهم الرغبة في هذا المجال ومن أصحاب المؤهلات الأكاديمية والشخصية التي تؤهلهم للتعامل مع حالات العنف والإساءة. وتستقبل الحالات الواردة إلى الإدارة بسرية كاملة من قبل ضباط وضابطات مؤهلين ومدربين. وتتلقى الضحية كافة أشكال المساعدة

سواء الطبية أو النفسية أو الاجتماعية داخل إدارة حماية الأسرة اختصارا للوقت والجهد ومحافظة على السرية. كما تنفذ الإدارة حملات توعية وإرشاد وتدريب الكوادر العاملة حيث اعتمدت الإدارة مركزا وطنيا وإقليميا للتدريب حول الموضوعات الخاصة بحماية الأسرة في عام ٢٠٠٥ بقرار من المجلس الوطني لشؤون الأسرة.



”يجب احترام الخصوصية الثقافية والمجتمعية لكل مجتمع عند وضع إستراتيجية لمناهضة العنف.“

لينا الحسيني: المديرية التنفيذية لمركز دعم الأسرة العربية الأمريكية، نيويورك.

لينا الحسيني، المديرية التنفيذية لمركز دعم الأسرة العربية الأمريكية، جاءت من نيويورك لتشارك المؤتمرين تجربة المركز في دعم ضحايا العنف الأسري وطرحت السؤال الحساس: ماذا يحدث بعد اكتشاف العنف؟ وأكدت الحسيني أن العنف المنزلي موجود في كافة المجتمعات بلا استثناء ولكن نسبة الكشف عنه وتناوله تتباين من مجتمع إلى آخر لافتة إلى أن مناهضة العنف شهدت تطورا حقيقيا على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية في جميع أنحاء العالم. واستشهدت الحسيني بدراسة مفادها أن الطفل الذي ينشأ في بيت فيه عنف يزيد احتمال أن يصبح بدوره فردا بالغاً ممارسا للعنف ٧٠٠ مرة أكثر من الطفل الذي ينشأ في بيت يخلو من العنف. وعرضت أنواع العنف المنزلي الجسدية والعاطفية والمادية والجنسية وخطف الأطفال والتهديد والعزلة وأيضا الدينية مشيرة إلى أن موضوع العنف ما هو إلى قضية قوة وتحكم.

وأشارت الحسيني إلى وجود قصور في القوانين التي تعالج احتياجات ضحايا العنف المنزلي على المدى الطويل. وأضافت الحسيني أن المركز يقدم الدعم للضحية بتقديم المأوى على المستوى قريب الأمد ويساعدها في إيجاد حلول وكسب مهارات تمكنها من أن تحيي حياة كريمة على المدى الطويل. ولفتت الحسيني إلى أن التعامل مع آثار العنف النفسي أصعب بكثير ويستغرق وقتا أطول من التعامل مع العنف الجسدي. و أشارت الحسيني إلى أن النساء المعنفات يعانين من اضطراب نفسي يعادل قدر الاضطراب الذي يعاني منه من تعرض للأسر في الحرب مشددة على أهمية تقديم الاستشارات النفسية طويلة الأمد للضحايا.

اليوم الثاني ٢٠٠٩/٢/١٧

شهد اليوم الثاني حضوراً متميزاً كما هو الحال في اليوم الأول حيث استمرت الجلسات المتوازية والتي ناقش المؤتمرون خلالها محور الدراسات والبحوث ومحور المتابعة والتقييم. وكان لا بد من المرور بالجسر المؤدي إلى تحقيق الأهداف وهو محور التنسيق والشراكة وأدوار القطاعات المختلفة. ومن ثم الإعلان عن الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.

الجلسة الأولى

انقسمت إلى جزئين متوازيين: محور الدراسات والبحوث ومحور المتابعة والتقييم.

محور الدراسات والبحوث

”لا قيمة لأي سياسة لا تركز على البحث سواء أكان
البحث أساسياً أو تقييماً“

رئيس الجلسة: معالي د. ابراهيم الشريف/ وزير الشؤون
الاجتماعية، ليبيا.



المتحدثات



”من الأهمية مكان القدرة على احتضان الكفاءات البحثية
العلمية حول ظاهرة العنف.“

سلوى هديب/وكيل وزارة شؤون المرأة، فلسطين.

شددت وكيلة وزارة شؤون المرأة سلوى هديب على أهمية البحوث والدراسات في صياغة منهجية عمل إستراتيجي عربي موحد لمناهضة العنف الأسري والآليات التي يجب إتباعها ضمن محور البحوث والدراسات من تشجيع البحوث والدراسات الاجتماعية، وتشكيل فريق عربي من الخبراء والمختصين، وتأمين قاعدة بيانات تعرض على الجمهور وصناع القرار، ورصد تكلفة الضرر بسبب العنف الأسري، بالإضافة إلى توحيد وتحديد المرجعيات الوطنية.

ولفتت هديب إلى أنواع البحوث والدراسات التي يجب أن تعتمد عليها المنهجية العربية التي تساهم في الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية المحكمة. كما أكدت على ضرورة توفر الإرادة السياسية في الدولة، من حيث الوعي بأهمية محاربة العنف الأسري من أجل توفير الدعم المالي للأبحاث والدراسات، والقدرة على احتضان الكفاءات البحثية العلمية حول ظاهرة العنف، ورصد ميزانيات محددة للبحوث التي تهتم بقضايا العنف.

ولم تنكر هديب وجود تحديات اجتماعية وثقافية تواجه محور البحوث والدراسات في فلسطين في الحصول على البيانات وجمعها، كون البحوث المتوفرة كمية وليست نوعية نظراً لارتفاع تكلفة البحوث النوعية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد مؤشرات العنف بسبب نقص الدراسات النوعية للعنف. ودعت هديب إلى اعتماد منهجيات عربية موحدة في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري، وتوفير شبكة عربية لتبادل الخبرات في مجال البحوث والدراسات التي تتناول العنف الأسري، وتعميم نتائج البحوث والدراسات والبيانات على الجمهور العربي من خلال وسائل الإعلام، والانتزنت، وأن تتضمن سياسات الدول العربية برامج ومشاريع تدريب وبناء قدرات تستهدف القطاعات التي تعمل على الوقاية والحماية من العنف الأسري.

”العنف في الأسرة العربية مرده أسلوب الحياة العصرية التي تعيشها الأسرة العربية اليوم وما تفرضه من إيقاع حياة سريع يدفع الإنسان أحيانا أن لا يكون مترويا في أخذ قراراته.“



معالي د. ميثاء الشامسي/وزيرة دولة، الإمارات العربية المتحدة.

أما الشبيخة ميثاء الشامسي وهي وزيرة دولة في الإمارات العربية المتحدة فأشارت إلى وجود كثير من الدراسات حول الموضوعات المرتبطة بالأسرة إلا أن العنف الأسري لم يحظى بالكثير من الاهتمام من الباحثين العرب من قبل. وأرجعت الشامسي الأمر إلى قلة المعلومات عن هذه الظاهرة كونها تحدث داخل الأسرة ولا تظهر على السطح إضافة إلى المجهود الذي تبذله كثير من الأسر حتى لا تكشف هذا الأمر للعامة. وأضافت الشامسي أن بالنسبة لدول الخليج العربي فالدراسات حول العنف الأسري محدودة كما أنها حديثة. وأرجعت الشامسي وجود العنف في الأسرة إلى أسلوب الحياة العصرية التي تعيشها الأسرة العربية اليوم وما تفرضه من إيقاع حياة سريع يدفع الإنسان أحيانا أن لا يكون مترويا في أخذ قراراته، فالضغوط على الأب والأم والأبناء تولد نوعا من العنف. والانفتاح، والعولمة، والإعلام بفضائياته كلها متغيرات أصابت الأسرة العربية حاملة معها تحديات ومشاكل موجودة في معظم المجتمعات. ولفتت الوزيرة إلى عدم وجود أجهزة معينة لرصد هذه الظاهرة بشكل دقيق وأن ما هو متوفر اليوم هو مجرد تسجيل للحالات يخلو من المعلومات الدقيقة التي تساعد في إجراء دراسات مفيدة للوقوف على حجم المشكلة وبالتالي معالجتها. وأكدت الشامسي أنه لا يمكن أن نرجع العنف الأسري إلى نظرية واحدة غير أن من أهم الأسباب المعروفة للعنف: البيئة الأسرية المضطربة، وحالات الإحباط المتكررة، والعزلة النفسية والاجتماعية وتعاطي الخمر والمخدرات، والبطالة. واقترحت الشامسي الاهتمام بالبيئة الأسرية للوقاية من العنف، ومراجعة مفهوم العقاب

الجسدي الذي يعتبره البعض أسلوباً للتقويم، وإعداد الشباب (خاصة الذكور) للحياة الزوجية، وحماية أفراد المجتمع من تعاطي الخمر والمخدرات، والاستثمار في وسائل الإعلام في التوعية والإرشاد، إضافة إلى إنشاء خطة وطنية لتعزيز الجهود المبذولة في الوقوف على ظاهرة العنف الأسري ومكافحته.

محور المتابعة والتقييم



رئيسة الجلسة: عطوفة د. نفيسة الجائفي/أمين عام المجلس القومي للأمومة والطفولة، اليمن.

المتحدثات

”يتمثل دور المركز في نشر ثقافة التميز في جميع القطاعات لزيادة تنافسية الأردن عالمياً بهدف تأمين مستقبل زاهر للأردن.“



ياسرة غوشة/جائزة الملك عبدالله للتميز، الأردن

قدمت ياسرة غوشة عرضاً عن مركز الملك عبد الله الثاني للتميز والذي تأسس عام ٢٠٠٦ ويدير جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والتي تعد أرفع جائزة للتميز على المستوى الوطني في جميع القطاعات. ويعد المركز المرجعية الوطنية للجودة والتميز في القطاعات كافة. ويتمثل دور المركز في نشر ثقافة التميز في جميع القطاعات لزيادة تنافسية الأردن عالمياً بهدف تأمين مستقبل زاهر له. وتتجسد رؤية المركز في أن يكون المحفز الرئيسي نحو أردن أكثر تنافسية عالمياً. ويؤسس المركز لثقافة التميز عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة بما يتفق والنماذج العالمية للتميز، وتوفير مرجعية إرشادية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز التنافس الإيجابي بينها. وقد وقع المركز اتفاقية تعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة بهدف تأكيد التزام المؤسسات والدوائر الحكومية بنظام المتابعة والتقييم الذي يعمل المجلس على تطبيقه مع المؤسسات الوطنية بهدف المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بشؤون الأسرة. وبموجب الاتفاقية يزود المجلس الوطني لشؤون الأسرة المركز بتقاريره التي توضح مدى التزام الجهات الحكومية

التي ساهمت في إعداد الخطط الوطنية وتنفيذها من خلال تزويد المجلس بتقارير إنجازات دورية. وفصلت غوشة سلسلة نظام المتابعة والتقييم المصمم لتمكين المجلس الوطني لشؤون الأسرة من أداء مهامه كهيئة فكرية، تساهم في صنع السياسات والمشاركة في رفاه الأسرة الأردنية من خلال توظيف مبادئ الإدارة الحديثة. وسيقوم المركز في الدورات اللاحقة للجائزة بقياس مدى تطبيق الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بأهداف المجلس، لأهدافها، لإدامة التعاون بين المركز والمجلس.



”الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة:الإعلان العالمي لحقوق الإنسان“

علياء الياسر/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ مديرة برنامج، القدس

أما علياء الياسر فقدمت عرضاً عن مراقبة وتقييم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من أجل الوقاية والحماية من العنف الأسري وعرضت لإطار متكامل للتعامل مع المشكلة يتضمن معالجة التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي باعتباره مصدراً للعنف، ودمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات، والجمع بين تدخلات الوقاية والحماية، وتبني نهج يتطلب مساهمة مؤسسات متعددة.

ولفتت الياسر إلى مركز محور الذي يهدف إلى تطبيق إطار متكامل لمكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو متعدد الخدمات يجمع بين برامج الوقاية والحماية والتمكين ويعتبر مركز مناصرة حيث يربط احتياجات النساء بالقوانين والسياسات والبرامج كما يركز على التوثيق وتحليل البيانات للبحث في الأسباب الجذرية، ويتعامل مع المجتمع بتصميم الاستجابات حسب الاحتياجات المختلفة. وأوضحت أطر المراقبة والتقييم التي تأتي لقياس التقدم، وتقييم نتائج التدخلات وأثرها، وتصميم الخطوات التصحيحية، ولمساءلة الحكومات. واقترحت الياسر مفاصل لخطة عمل مثل تنظيم مؤتمر إقليمي لفريق عمل فني، تأسيس نظام لإدارة المعلومات (قاعدة بيانات)، وإعداد مسح وطنية حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتحليل للميزانيات على أساس النوع الاجتماعي، وإدراج وحدات النوع الاجتماعي داخل الوزارات، إضافة إلى تدريب مقدمي الخدمات وصناع السياسات.

”عملية المتابعة والتقييم تعطينا مصداقية أكبر وتمكننا من شرح أعمالنا بطريقة علمية تساعدنا في جلب الدعم المطلوب للمشاريع.“



ترش هدلستون/مستشارة إقليمية، حماية الطفل، اليونيسيف.

وبدورها أوضحت ترش هدلستون من اليونيسيف كيفية الاستفادة من المتابعة والتقييم في برامج حماية الأسرة. وأشارت تريش إلى ضرورة فهم ماهية عملية المتابعة والتقييم ومعرفة الجهة المسؤولة عن هذه العملية. وبينت هدلستون أن الأمر يتعلق بالتخطيط وفقا للوضع الحالي، وقياس التقدم، ومعرفة إذا ما كنا نسير على الطريق الصحيح أم لا وبالتالي إجراء التغييرات اللازمة للمتابعة والتطوير أو عدم المتابعة، وبعد ذلك يأتي التقييم. وهكذا تزداد مصداقيتنا وتكون لدينا القدرة للحدوث عن مشاريعنا وجهودنا ونعمل على زيادة الدعم لمشاريعنا وإحراز التقدم بصورة مستمرة. وأكدت هدلستون على أن الأهداف الموضوعية يجب أن تكون ذكية من حيث كونها محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ضمن الميزانية المرصودة وضمن جدول زمني محدد. كما تحدثت عن كيفية التعامل مع المدخلات والمخرجات والنشاطات وبناء المؤشرات التي يجب أن تكون واضحة، وكافية وعملية. وأكدت على أن توفير مثل هذه المؤشرات لصناع القرار في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة قد يكون له أكبر الأثر في جلب الدعم وإحراز التقدم المنشود.

الجلسة الثانية

محور التنسيق والشراكة وأدوار القطاعات المختلفة



”العنف المبني على النوع الاجتماعي يكلف مجتمعاتنا فاتورة باهظة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي“

رئيسة الجلسة: معالي د. نزهة الصقلي/وزيرة التنمية والأسرة والتضامن، المغرب

المتحدثون

طرح المتحدثون عدة أنشطة مقترحة للشراكة والتنسيق والأدوار الأساسية للقطاعات المختلفة في مناهضة العنف الأسري. كما سعى المؤتمر في هذه الجلسة إلى تحديد الفجوات والتحديات التي تواجه العمل التشاركي مشددين على ضرورة التنسيق والشراكة بين المؤسسات المعنية بالعنف الأسري وتدعيم وسائل الاتصال والتواصل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دور القطاعات المختلفة بما فيها القطاع الخاص كشريك أساسي للوقاية والحماية من العنف الأسري.

إلى ذلك شدد كاسي غوين رئيس تحالف المركز الوطني لدعم العدالة الأسرية في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه من الأهمية بمكان أن تحصل ضحية العنف على أكبر قدر من الخدمات في مكان واحد أي لا تضطر إلى التنقل من مكان إلى آخر آخذين في عين الاعتبار الوضع الجسدي والنفسي الذي تكون عليه الحالة المعنفة. وعرض غوين نموذج المركز الوطني للعدالة الأسرية حيث تقدم الرعاية النفسية، والصحية، والقانونية، تحت سقف واحد. وأعلن غوين

عن وجود ٤٠ مركزا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وبريطانيا وأخرى في طريقها للتأسيس في أوروبا والأردن والبحرين وأنحاء مختلفة من العالم.



”هدفنا هو أن تحصل الضحية على أكبر كم من الخدمات المتخصصة دون تكبد عناء التنقل من مكان إلى آخر.“

كاسي غوين/رئيس المركز الوطني للعدالة الأسرية، الولايات المتحدة الأمريكية.

”مواجهة العنف الأسري ليست مهمة اختيارية أو هامشية بل هي مهمة رئيسية تنفذ بالتنسيق بين الجهات المعنية.“

د.هاني جهشان/طبيب شرعي، الأردن.



أما الطبيب الشرعي هاني جهشان فركز على الفجوات والعوائق التي يؤدي وجودها في المنهج التشاركي إلى عواقب وخيمة وموت أبرياء. وأشار جهشان إلى الإطار الوطني لحماية الأسرة الذي أعده المجلس الوطني لشؤون الأسرة والذي اعتبره دليلا شاملا للاستجابة الفورية لاحتياجات الضحايا وكيفية التعامل الدقيق والمفصل لانتقال الحالات من جهة لأخرى. وأكد جهشان على أن أي جهد يجب أن يتم من خلال الحكومة التي تُعتبر ضامنة للتنسيق ومسؤولة عن الإخفاق. ولفت جهشان إلى أن الأردن محظوظ بالفعل لأن أكبر إرادة سياسية فيه ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني تعمل باستمرار من أجل مناهضة العنف الأسري واحترام كرامة الإنسان. وقال جهشان إنه على الرغم من وجود قوانين جيدة للتعامل مع العنف الأسري إلا أنها لا تنفذ تنفيذا فاعلا، وتفتقر للأنظمة والتعليمات المرنة المتفهمة مع القانون ولأدلة إجراءات مهنية واضحة للقطاعات الصحية والشرطة والاجتماعية ويؤدي غياب هذه المنظومة من القوانين والأنظمة والتعليمات إلى غياب المرجعية القانونية لبرامج حماية الأسرة متعددة القطاعات.

وطرح جهشان عدة وسائل للتغلب على الفجوات منها: تبني الدولة لاستراتيجيات وأطر وطنية وسياسات وقوانين واضحة تجعل العنف غير مشروع ولآليات إنفاذ مؤسسية قوية على الصعيد الوطني لضمان العمل والتنسيق والمساءلة، وتوفير موظفين فعالين ومدربين جيدا إضافة إلى دمج المعرفة العلمية عن أسباب العنف الأسري وعواقبه في المناهج التعليمية والتدريبية على جميع المستويات.

الجلسة الثالثة:

الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف



المتحدثون

- رئيسة الجلسة: د.هيفاء أبو غزالة/ الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن.
- د.سيما بحوث/الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية.
- د. سوسن عثمان/نائب الأمين العام، منظمة الأسرة العربية.

عرض خلال الجلسة فلم معلوماتي (فلاش) عن الشبكة العربية لحماية الأسرة تضمن: رؤية الشبكة: "أسرة عربية خالية من العنف الأسري." ورسالة الشبكة: "كسر حاجز الصمت وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لمناهضة العنف الأسري، وترسيخ ثقافة نبذ العنف في الأسرة العربية." وأهداف الشبكة: تجسيد آلية عمل تشاركية بين دول العربية على مستوى رسم السياسات الوطنية وتبادل الخبرات العلمية والعملية في مجال حماية الأسرة في المجالات التالية:

- رسم التوجه العام للسياسات والبرامج والخطط الإجرائية المتعلقة بحماية الأسرة.
- زيادة الوعي بطبيعة العنف الأسري وتأثيره على تماسك الأسرة.
- تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات المعنية بحماية الأسرة.
- ترسيخ العمل التشاركي بين القطاعات الرسمية والأهلية.
- مراجعة السياسات والتشريعات والقوانين الوطنية وتطويرها لحماية الأسرة.
- بحث سبل توفير التمويل لبرامج وأنشطة حماية الأسرة.
- الارتقاء ببحوث حماية الأسرة والعنف الأسري.

تمثيل الشبكة:

على المستوى العربي:

- فريق مكون من ممثلين للدول الأعضاء يقومون بدور المنسقين المحليين للشبكة. تمثل كل دولة بمنسق يمثل المؤسسة المظلة لرسم السياسات ومتابعتها على المستوى الوطني.
- يقوم الممثل بدور نقطة الاتصال بين فريق العمل الوطني للدول والشبكة.

على المستوى الوطني:

- فريق عمل وطني يضم كافة الجهات المعنية بحماية الأسرة من العنف (حكومي، مجالس، قطاع خاص، مجتمع مدني) لتنسيق العمل في رسم السياسات ومتابعتها في مجال حماية الأسرة.

آلية عمل الشبكة

- إعداد تقرير عربي دوري حول حماية الأسرة من العنف.
- تتجمع الشبكة سنويا لمناقشة التقرير ووضع الخطط.

رئاسة الشبكة

تتم رئاسة الشبكة بشكل دوري بين الدول العربية وحسب التسلسل. رئاسة الشبكة من قبل المنظمات التي تمثل المنسق الوطني للدولة.

وفي الجلسة الختامية قرأ البيان الختامي والتوصيات على مسامح المشاركين ونشر البيان الختامي على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني لشؤون الأسرة مدة أسبوعين من أجل تلقي أية ملاحظات أو إضافات من قبل الأطراف المشاركة في المؤتمر قبل اعتماد النسخة النهائية منه.



محمد المقدادي

مدير برامج الأسرة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة/ الأردن.

ومن خلال الحضور الدولي والإقليمي والعربي والمشاركات الفاعلة لممثلي تلك الجهات من الواضح أن مخرجات المؤتمر ستصل إلى هيئات دولية وعربية لها تأثير كبير في صياغة العمل الإنساني الداعم للأسرة وذلك ما يقيس نجاح هذه التظاهرة التي نظمها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية. ويأمل المشاركون أن يكون البيان الختامي إعلان بداية عمل تشاركي تخدمه خبرات طويلة في مجال مناهضة العنف وقلوب دافئة يملؤها حب أصحابها لمجتمعاتها وإرادة قوية للتصدي لأي عنف قد يعصف بأي فرد من أفراد الأسرة العربية.

التغطية الإعلامية

لقي المؤتمر اهتماما متميزا من قبل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والإلكتروني، حيث غطت محطات التلفزة الأردنية والعربية أخبار وفعاليات المؤتمر قبيل انطلاق أعماله وخلال يومي انعقاده وكذلك بعد الاختتام ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التلفزيون الأردني من خلال التقارير في النشرات الإخبارية والإستضافات في البرامج الإخبارية والأسرية، وكذلك التلفزيون السعودي، وقناة العربية. كما كان للمؤتمر حضور على أثر الإذاعات الأردنية مثل الإذاعة الأردنية وإذاعة عمان نت، وإذاعة هوا عمان، وإذاعة القوات المسلحة الأردنية من خلال استضافة عدد من القائمين على المؤتمر. هذا واهتمت وكالات الأنباء وشبكات المعلومات العالمية والصحف العربية والأردنية بالمؤتمر حيث أفردت له مساحة خاصة بدءا من لحظة وصول المشاركين إلى عمان مثل وكالة الأنباء الأردنية بترا، ووكالة الأنباء السعودية، ووكالة المغرب العربي للأنباء، وشبكة معلومات حقوق الطفل وصحيفة الرأي، والدستور، والغد، والعرب اليوم، والجوردان تايمز، وصحيفة السبيل، والأنباط.

كما أفردت مجلات عربية مثل سيدتي وروتانا صفحات من أعدادها الصادرة في شهر آذار للحديث عن فعاليات المؤتمر ووجهات نظر عدد من المختصين في مجال العنف الأسري. كما وتابعت المواقع الإلكترونية مثل موقع عمون الإخباري، وموقع مضايا، وموقع أخبار البلد فعاليات المؤتمر باهتمام ملحوظ.

وأعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة نشرتين صحفيتين إحداهما تعرف بالمجلس فيما غطت الثانية أبرز وقائع المؤتمر ووزعت على جميع وسائل الإعلام.

(يوجد نسخة من التغطية الإعلامية المفصلة والنشرتين الصحفيتين في ملحق ٢، على القرص المدمج).



ملحق ١
أسماء المشاركين



أسماء المشاركين

الرقم	الاسم	الجهة/الوظيفة	الدولة
١	عائشة عبد الرحمن غربان	رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية	مصر
٢	د.رباب الحسيني	الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية	مصر
٣	منى زكريا	مستشارة / المجلس القومي للمرأة	مصر
٤	د. نائرة الشعلان	المجلس العربي للطفولة والتنمية	مصر
٥	السفيرة سميحة أبو ستيت	المجلس القومي للمرأة	مصر
٦	معالي د. إبراهيم الشريف	أمين اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية	ليبيا
٧	د. وجدان ميلان شتيوي	اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية	ليبيا
٨	عياد سعد مختار	اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية	ليبيا
٩	حسن احنيش	اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية	ليبيا
١٠	ناجي الامين فطيس	اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية	ليبيا
١١	الأستاذ السيد المردي	المستشار الثقافي/السفارة الليبية عمان	ليبيا
١٢	عطوفة بوشناق خلادي	أمين عام وزارة التضامن الوطني والأسرة	الجزائر
١٣	مختار دراني	المستشار الاول للسفارة الجزائرية	الجزائر
١٤	معالي نزهة الصقلي	وزيرة التنمية والأسرة والتضامن	المغرب
١٥	حسن عبد الخالق	سفير المملكة المغربية/عمان	المغرب
١٦	نعيمة بن يحيى	مديرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة	المغرب
١٧	رشيدة الطاهري	خبيرة لدى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	المغرب

المغرب	محامي	الأستاذ محمد القشور	١٨
المغرب	رئيسة قسم المرأة	سعيدة الإدريسي	١٩
السودان	وكيل وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل	عطوفة د. سعيد عبدالله سعيد	٢٠
السودان	مدير إدارة الأسرة	د. وداد إبراهيم خليل	٢١
السودان	مدير مركز المرأة لحقوق الإنسان	سعاد عبد العال	٢٢
قطر	مدير إدارة الشؤون الاجتماعية	نجاة دهام العبد الله	٢٣
قطر	إدارة رعاية الأحداث	شريفة عيسى السويدان	٢٤
قطر	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	جوهرة محمد المطوع	٢٥
الكويت	وكيل المساعد للتنمية الاجتماعية	عطوفة منصور محمد	٢٦
الكويت	مدير إدارة المرأة والطفولة	إقبال جاسم الرميضين	٢٧
الكويت	مدير إدارة الصناديق الوقفية بالأمانة العامة للأوقاف	منصور خالد الصقعي	٢٨
الكويت	جمعية الإتحاد النسائي	فاطمة عثمان البكر	٢٩
اليمن	أمين عام المجلس القومي للامومة والطفولة	عطوفة د. نفيسة الجائفي	٣٠
اليمن	عضو مجلس النواب / لجنة الصحة العامة والسكان	د. عبد الباري عبدالله دغيش	٣١
السعودية	وزير الشؤون الاجتماعية	معالي يوسف بن احمد العثيمين	٣٢
السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية	إبراهيم بن عبد اللطيف العمير	٣٣
السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة	د.علي بن سليمان الحناكي	٣٤

السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة	عبد الجليل بن عبد الله زارع	٣٥
السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية منطقة القصيم	د. فهد بن محمد المطلق	٣٦
السعودية	مدير عام الحماية الاجتماعية	د. محمد بن عبدالله الحربي	٣٧
السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير	سعيد بن موسى الشهراني	٣٨
السعودية	مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان	سام بن احمد باصهي	٣٩
السعودية	مدير عام المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام	فهد بن عبدالله الراجع	٤٠
السعودية	مكتب معالي وزير الشؤون الاجتماعية/ السعودية	محمد بن عبدالعزيز الهزاع	٤١
الإمارات العربية المتحدة	المدير التنفيذي للرعاية الاجتماعية، دبي / وزارة الشؤون الاجتماعية	حسين سعيد الشيخ	٤٢
الإمارات العربية المتحدة	وزيرة دولة	معالي د.ميثاء الشامسي	٤٣
الإمارات العربية المتحدة	مدير دار التربية للفتيات، أبو ظبي / وزارة الشؤون الاجتماعية	حسينه بلال سعيد	٤٤
الإمارات العربية المتحدة	مدير مكتب الشؤون الاجتماعية، راس الخيمة / الشؤون الاجتماعية	منى خليفة المزكي	٤٥
الإمارات العربية المتحدة	القائم بمهام عمل مدير دار التربية الاجتماعية للفتيات، الشارقة الشؤون الاجتماعية	عفاف سعيد القاضي	٤٦

الإمارات العربية المتحدة	إدارة مراكز الدعم الاجتماعي/شرطة أبوظبي	المقدم عبيد راشد المغني	٤٧
الإمارات العربية المتحدة	إدارة مراكز الدعم الاجتماعي/شرطة أبوظبي	المقدم علي سالم البادي	٤٨
الإمارات العربية المتحدة	إدارة مراكز الدعم الاجتماعي/شرطة أبوظبي	النقيب خالد ناصر الظاهري	٤٩
الإمارات العربية المتحدة	إدارة مراكز الدعم الاجتماعي/شرطة أبوظبي	الملازم حميد محمد الدرعي	٥٠
الإمارات العربية المتحدة	إدارة مراكز الدعم الاجتماعي/شرطة أبوظبي	سالم علي الشميلي	٥١
فلسطين	وكيل وزارة شؤون المرأة	عطوفة سلوى هديب	٥٢
فلسطين	منسقة اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بوزارة شؤون المرأة	سيرين أبو عبيد	٥٣
فلسطين	مديرة عام إدارة شؤون الأسرة /وزارة الشؤون الإجتماعية	عطوفة بسمة أبو صوي	٥٤
فلسطين	مديرة مركز المحور/دار رعاية النساء ضحايا العنف وأطفالهم	نجم الملك إبراهيم	٥٥
فلسطين	مديرة برنامج /صندوق الأمم المتحدة الإيمائي/القدس	علياء الياسر	٥٦
العراق	وزارة الدولة لشؤون المرأة	علي صالح مهدي	٥٧
العراق	وزارة الدولة لشؤون المرأة	شيماء حميد عيد	٥٨
العراق	مدير عام دائرة إدارية ومالية /وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	عطوفة سعاد صليبي بدر	٥٩

العراق	مكتب هيئة رعاية الطفولة / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	عبير محمد الرجب	٦٠
العراق	وزارة الصحة / كردستان	د. مؤيد عبدالله وهيب	٦١
العراق	وزارة الصحة / كردستان	د. فيان محمد حسين	٦٢
العراق	وزارة المهجرين / كردستان	د. نزار جمال عبد العزيز	٦٣
العراق	المبادرة العالمية نحو عراق مستدام	الدكتور المهندس إياد محسن الطائي	٦٤
لبنان	وزير الشؤون الاجتماعية	معالي د. ماريو عون	٦٥
لبنان	جمعية كفي	السيدة غيدا اناني	٦٦
لبنان	جمعية كفي	د. دانيال حويك	٦٧
لبنان	شبكة المهنيون العرب	د. برنارد جرباقة	٦٨
سوريا	رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة	عطوفة المهندسة سيرا استور	٦٩
سوريا	رئيسة دائرة الدفاع الاجتماعي / وزارة الشؤون الاجتماعية	نسرين معيتي	٧٠
سوريا	رئيس دائرة الخدمات المجتمعية / وزارة الشؤون الاجتماعية	علي اسكان	٧١
سوريا	رئيس مركز الطبي النفسي، دمشق	د. أديب العسالي	٧٢
تونس	رئيس مصلحة المرأة الريفية / وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	الجازية الهمامي	٧٣
تونس	منسقة برنامج مناهضة العنف ضد النساء / مركز كوثر	هادية بالحاج يوسف السيعي	٧٤
سلطنة عمان	وزير التنمية الاجتماعية	معالي د. شريفة بنت خلفان اليحيائية	٧٥
سلطنة عمان	مدير عام التنمية الأسرية	عطوفة يحيى بن محمد الهنائي	٧٦
سلطنة عمان	رئيس مكتب الوزارة	مبارك بن محمد الرحبي	٧٧

سلطنة عمان	مدير دار صحة الأسرة	د. ياسمين بنت احمد بن جعفر	٧٨
سلطنة عمان	رئيسة قسم العلاقات العامة	رحمة بنت منصور البلوشية	٧٩
موريتانيا	نائب الرئيس / منظمة الأسرة العربية	د. سوسن عثمان	٨٠
موريتانيا	أمين العام / منظمة الأسرة العربية	عطوفة د. هدى بن يوسف	٨١
موريتانيا	عضو مجلس الإدارة / منظمة الأسرة العربية	د. رناد الخطيب	٨٢
جامعة الدول العربية	الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية	معالي د. سيما بحوث	٨٣
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	المدير التنفيذي/ برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	ناصر قحطاني	٨٤
جمهورية الصين الشعبية	نائب وزير اللجنة الوطنية للسكان والتخطيط الأسري	عطوفة د. بايج زهاو	٨٥
جمهورية الصين الشعبية	مسؤولة برنامج، قسم التعاون الدولي، اللجنة الوطنية للسكان والتخطيط الأسري	سونغ وانغ	٨٦
الولايات المتحدة الأمريكية	المؤسسة والمديرة التنفيذية One World Now (عالم واحد الآن)	كريستن هايدن	٨٧
الولايات المتحدة الأمريكية	رئيس اللجنة المنظمة One World Now (عالم واحد الآن)	بوب والش	٨٨
الولايات المتحدة الأمريكية	نائب رئيس اللجنة One World Now (عالم واحد الآن)	د. ديمة ملحس	٨٩

الولايات المتحدة الأمريكية	المديرة التنفيذية لمركز دعم الأسرة العربية الأمريكية	لينا الحسيني	٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	مدير المركز الوطني للعدالة الأسرية	كاسي غوين	٩١
الأردن	أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة	العين د. هيفاء أبو غزالة	٩٢
الأردن	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	د. عبد الرحمن ابداح	٩٣
الأردن	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	اعتدال العبادي	٩٤
الأردن	وزارة التنمية الاجتماعية	معالي هالة بسيسو لطوف	٩٥
الأردن	أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية	عطوفة محمد الخصاونة	٩٦
الأردن	وزارة التنمية الاجتماعية	محمد جمال ابو شنب	٩٧
الأردن	وزارة التنمية الاجتماعية	امل العزام	٩٨
الأردن	وزارة التنمية الاجتماعية	عامر عبد الرزاق حياصات	٩٩
الأردن	أستاذ في الجامعة الأردنية	د. حمود عليمات	١٠٠
الأردن	رئيس جمعية ضحايا العنف الأسري	الأستاذة ريم أبو حسان	١٠١
الأردن	المديرة التنفيذية - جائزة الملك عبدالله للتميز	عطوفة ياسرة غوشة	١٠٢
الأردن	طبيب شرعي - مؤسس شبكة المهنيين العرب للوقاية من إساءة معاملة الأطفال العربية	د. هاني جهشان	١٠٣
الأردن	صندوق المعونة الوطنية	سميحة العكور	١٠٤
الأردن	دائرة قاضي القضاة	القاضي د. محمد عبد الجواد النتشة	١٠٥

الأردن	وزارة التنمية الاجتماعية	أروى الجبرودي	١٠٦
الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	سهام حسين مصطفى العلوان	١٠٧
الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية / كلية ريفية	قدري علي الحسن الشيخ علي	١٠٨
الأردن	اللجنة الدولية للإغاثة	رلى الدجاني	١٠٩
الأردن	المديرة التنفيذية لمجموعة ميزان	ايفا ابو حلاوة	١١٠
الأردن	رئيسة مركز الإرشاد والتوعية الأسري	ناديا بشناق	١١١
الأردن	المركز الوطني لحقوق الإنسان	بثينه فريحات	١١٢
الأردن	رئيسة اتحاد المرأة الأردنية	آمنة الزعبي	١١٣
الأردن	مدير ادارة حماية الأسرة / مديرية الأمن العام	العميد محمد الزعبي	١١٤
الأردن	إدارة حماية الأسرة	الرائد فخري القطارنة	١١٥
الأردن	أمين عام وزارة الصحة	عطوفة د. جانيت ميرزا	١١٦
الأردن	وزارة الصحة	د. رويده الرشيد	١١٧
الأردن	وزارة الصحة	د. مها الصاحب	١١٨
الأردن	أمين عام وزارة التخطيط	عطوفة ناصر الشريدة	١١٩
الأردن	وزارة التخطيط	ماهر المحروق	١٢٠
الأردن	أمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون الفنية	عطوفة د. فواز جردات	١٢١
الأردن	وزارة التربية والتعليم	سحر الحموري	١٢١
الأردن	رئيس جمعية حماية الأسرة والطفولة	كاظم الكفيري	١٢٣
الأردن	منسق مركز تنمية المجتمع المحلي / صويلح	طلال القضاة	١٢٤

الأردن	رئيس مراكز الإنماء الاجتماعي	د. سري ناصر	١٢٥
الأردن	أمين عام وزارة العدل	عطوفة القاضي محمد الغزو	١٢٦
الأردن	وزارة العدل	د. رنا عجوة	١٢٧
الأردن	مديرة جمعية الحسين لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	اني ابو حنا	١٢٨
الأردن	جمعية الحسين لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	أنس الحصري	١٢٩
الأردن	أمين عام وزارة الداخلية	عطوفة المحافظ مخيمر أبو جاموس	١٣٠
الأردن	وزارة الداخلية	عطوفة المحافظ على الكايد	١٣١
الأردن	وزارة الخارجية	د. منال مزاهره	١٣٢
الأردن	وزارة الخارجية	د. موسى بريزات	١٣٣
الأردن	وزارة الخارجية	خوله الرمحي	١٢٤
الأردن	وزارة الخارجية	هانية ديرانية	١٣٥
الأردن	مديرة المعهد الدولي لتضامن النساء	الأستاذة إنعام العشا	١٣٦
الأردن	المجلس الأعلى للشباب	د. محمود السرحان	١٣٧
الأردن	جمعية الأسر التنموية	سماح شموط	١٣٨
الأردن	مديرة معهد الملكة زين الشرف التنموي	هدى حقي	١٣٩
الأردن	معهد الملكة زين الشرف التنموي	نهى محريز	١٤٠
الأردن	مديرة معهد العناية بصحة الأسرة	د. منال التهموني	١٤١
الأردن	معهد العناية بصحة الأسرة	مادلين معدي	١٤٢
الأردن	المجلس القضائي	القاضي د. عوض أبو جراد	١٤٣

الأردن	المجلس القضائي	القاضي د. محمد الطراونة	١٤٤
الأردن	المجلس القضائي	القاضي ملك غزال	١٤٥
الأردن	المجلس القضائي	القاضي أحمد العمري	١٤٦
الأردن	المجلس القضائي	القاضي ممدوح النجادا	١٤٧
الأردن	المجلس القضائي	القاضي علي ابو زيد	١٤٨
الأردن	المجلس القضائي	القاضي إيمان القطارنة	١٤٩
الأردن	طبيب نفسي	د. محمد الحباشة	١٥٠
الأردن	أمين عام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص العاقين	عطوفة د. أمل نحاس	١٥١
الأردن	مدير عام مؤسسة نهر الأردن	عطوفة فالنتينا قسيسية	١٥٢
الأردن	مؤسسة نهر الأردن	سامية بشارة	١٥٣
الأردن	مؤسسة نهر الأردن	زينة خوري	١٥٤
الأردن	مؤسسة نهر الأردن	زينة ابو عناب	١٥٥
الأردن	مؤسسة نهر الأردن	نانسي ناغور	١٥٦
الأردن	مؤسسة نهر الأردن	سيد الرطروط	١٥٧
الأردن	مركز المعلومات والبحوث	السيدة نرمين مراد	١٥٨
الأردن	مدير المركز الوطني للطب الشرعي	عطوفة د. مؤمن الحديدي	١٥٩
الأردن	المركز الوطني للطب الشرعي	د. إسراء الطوالبة	١٦٠
الأردن	منظمة اليونيسف	رندة النوباني	١٦١
الأردن	منظمة اليونيسف	مها الحمصي	١٦٢

الأردن	منظمة اليونيسف	بثينة الخطيب	١٦٣
الأردن	مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة PSP	د. مها شديد	١٦٤
الأردن	الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي UNDP	لوك ستيفن	١٦٥
الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإغاثي UNDP	رانيا الطرزي	١٦٦
الأردن	صندوق الامم المتحدة للسكان	منى إدريس	١٦٧
الأردن	مؤسسة كويست سكوب	هيثم مهيار	١٦٨
الأردن	أمانة سر تجمع لجان المرأة	مي أبو السمن	١٦٩
الأردن	محلل سياسي/السفارة الأمريكية في عمان	منال حشوة	١٧٠
الأردن	المديرة التنفيذية -عمان هيئة صديقة للأطفال/أمانة عمان الكبرى	تغريد فاخوري	١٧١
الأردن	أمانة عمان الكبرى	وسام زعتر	١٧٢
الأردن	المديرة التنفيذية ل Foundation For the Future (مؤسسة للمستقبل)	د. نبيلة حمزة	١٧٣
الأردن	Foundation For the Future (مؤسسة للمستقبل)	حسان شوارب	١٧٤
الأردن	Center for Relational Leadership مركز القيادة البينية	دوغلاس مونسون	١٧٥
الأردن	Center for Relational Leadership مركز القيادة البينية	ماري بيترو	١٧٦
الأردن	Center for Relational Leadership مركز القيادة البينية	سمير بيترو	١٧٧
الأردن	منظمة الصحة العالمية/ مكتب الأردن	تيتيانا الكور	١٧٨
الأردن	أخصائية إرشاد نفسي	عايدة البيروتي	١٧٩

الأردن	جامعة البتراء	د. فخري خضر	١٨٠
الأردن	جامعة البتراء	د. تغريد ابو حمدان	١٨١
الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	د. منال الصمادي	١٨٢
الأردن	مؤسسة إنقاذ الطفل	رغده قندور	١٨٣
الأردن	مؤسسة إنقاذ الطفل	منار شكري	١٨٤
الأردن	مؤسسة إنقاذ الطفل	وسام المصري	١٨٥
الأردن	جامعة ال البيت	د. يوسف مقدادي	١٨٦
الأردن	مؤسسة مهارة	وداد عدس	١٨٧
الأردن	الجامعة الأردنية	د. باجس العلوان	١٨٨
الأردن	رئيس جمعية العفاف الخيرية	مفيد السرحان	١٨٩

قرص مدمج يتضمن:

- المنظمين، والجهات الداعمة للمؤتمر، والبرنامج
- كلمات الجلسة الافتتاحية
- أوراق العمل
- منهاج العمل العربي ووثيقة الشبكة العربية لحماية الأسرة من



ملحق ٣
البيان الختامي والتوصيات



المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري

برعاية كريمة من حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، عقد المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف تحت شعار ”نحو منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف“ من أجل بناء أسرة سليمة لبناء جيل واعد وقيم عربية أصيلة، وذلك في العاصمة الأردنية عمان في الفترة ما بين ١٦-١٧ شباط ٢٠٠٩.

وشارك في المؤتمر الجهات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف ممثلة بالمنظمات والهيئات الحكومية والمجالس الوطنية التي تضطلع بدور المتابعة والتنسيق، والمؤسسات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك مبادرات على المستوى الوطني في مجال حماية الأسرة، والهيئات الدولية على المستويين الوطني والإقليمي والدولي المهتمة بقضايا الأسرة.

حيث شارك في المؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ووزير الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والأمناء العامون من كل من دولة فلسطين، والجمهورية اليمنية، ودولة الكويت، والجمهورية السودانية. كما شارك رؤساء وممثلون من المجالس الوطنية للأسرة والمرأة في كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والجمهورية اليمنية ومشاركون من كل من الجمهورية التونسية، وجمهورية العراق. وشارك فيه أيضا كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية وممثلون عن منظمات غير حكومية وطنية وإقليمية ودولية ومراكز للبحوث والدراسات المتصلة بالمرأة والأسرة، إضافة إلى مشاركة ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمكاتب الإقليمية والوطنية التابعة لها ومنها برنامج الخليج العربي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشبكة المهنيين العرب للوقاية من إساءة معاملة الأطفال وشاركت كذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

واتفق المشاركون على توجيه برقية شكر وتقدير لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم على استضافة المملكة الأردنية الهاشمية لأعمال المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري كما اتفق المشاركون على توجيه برقية شكر وتقدير لصاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة على رعايتها الكريمة لأعمال المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري.

حيث هدف المؤتمر إلى تجسيد آلية عمل تشاركية بين الدول العربية في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري من خلال:

- تبادل الخبرات العلمية والعملية وترسيخ آليات التواصل والتشبيك بين الدول العربية من خلال إطار منهجي بتأسيس الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف الأسري بهدف متابعة مدى استجابة الدول لتطور العمل على مستوى رسم السياسات الوطنية ورفع التقارير الدورية للدولة المستضيفة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.
 - تطوير منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري والذي يركز على أهمية التعاون وتبادل الخبرات في تطوير استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية الأسرة من العنف في كل دولة عربية مبنية على ترسيخ العمل التشاركي وتكاتف الجهود بين كافة الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص.
- حيث ناقش المشاركون المحاور التالية:
- وثيقة الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.
 - وثيقة منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف ومحاورة (الوقاية، الحماية، الموارد البشرية والمادية، التشريعات والسياسات والقضايا القانونية، الشراكة والتنسيق، الدراسات والبحوث، المتابعة والتقييم)
 - ادوار ومسؤوليات الجهات المعنية بحماية الأسرة من العنف (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية والجهات المانحة).

حيث تبنت الوفود المشاركة في المؤتمر كلا من ما يلي:

- منهاج العمل العربي لحماية الأسرة، والذي يؤكد على أدوار ومسؤوليات القطاعات المختلفة بحماية الأسرة وعلى الأهداف الإستراتيجية الخاصة بحماية الأسرة من العنف التي أقرت في المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة المنعقد في عمان ١٦-١٧ شباط ٢٠٠٩، حيث قدمت هذه الوثيقة الملامح العامة للسياسات واستراتيجيات العمل التي تهدف إلى بناء مجتمع عربي خال من العنف، كما تصف المجالات ذات الأهمية للعمل من أجل الحد من العنف الأسري والمحافظة على تماسك الأسرة واستقرارها مع التأكيد على الأهمية القصوى التي تلعبها هذه البرامج خاصة في المرحلة الراهنة التي تتصف بعدم الاستقرار والتغيير.
- الترحيب بالاقتراح المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بإنشاء شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف وإعداد تقرير عربي دوري حول حماية الأسرة من العنف بناء على منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف.
- قيام جامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات المعتمدة لدى الجامعة (كداعم ومنسق للشبكة) لاعتماد وتبني الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف من قبل وزراء الشؤون الاجتماعية العرب كآلية تسمح بزيادة التواصل والتعاون بين الدول العربية في عملية تبادل الخبرات في مجال تطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية لحماية الأسرة من العنف الأسري ومتابعة ما تم انجازه على المستويات الوطنية من أنشطة وبرامج لحماية الأسرة والحد من العنف الأسري .

كما أوصى المشاركون باعتماد الأهداف الإستراتيجية الواردة في منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري وعلى النحو التالي:

ضمن محور الوقاية

- إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الحماية والمعرفة بمفهوم العنف ومخاطره وكيفية الوقاية منه من خلال التعامل مع جذوره ومسبباته الأساسية ودور السياسات الوطنية في الوقاية من العنف الأسري
- تعديل الاتجاهات وتعزيز السلوك الإيجابي من خلال زيادة المعرفة بقضايا العنف الأسري في برامج التعليم المختلفة.

ضمن محور الحماية

- زيادة كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري.
- تطوير معايير وإجراءات وأدله للمؤسسات والعاملين مجال حماية الأسرة من العنف.

ضمن محور الموارد البشرية والمادية

- تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال حماية الأسرة وأمنها.

ضمن محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية

- الالتزام الحكومي بتطوير التشريعات والقوانين لتنسجم مع مبادئ الوقاية والحماية من العنف الأسري.

ضمن محور الشراكة والتنسيق

- التأكد من أن البرامج والسياسات والتشريعات المتعلقة بالعنف الأسري شاملة ومتكاملة وتقوم على المنهج التشاركي.

ضمن محور الدراسات والبحوث

- الارتقاء ببحوث حماية الأسرة والعنف الأسري من خلال تحديد الأولويات وعواقب العنف وتكاليفه ومدى فعالية البرامج.

ضمن محور المتابعة والتقييم

- العمل على مأسسة عملية المتابعة والتقييم المتعلقة ببرامج حماية الأسرة على المستوى الوطني

ملحق ٤
لجان المؤتمر



لجان المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف

١٦-١٧ شباط ٢٠٠٩

اللجنة الفنية	
العضو	الجهة
معالي السيدة هالة لطوف	وزارة التنمية الإجتماعية
العين د. هيفاء أبو غزالة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة / الأمين العام
عطوفة فالنتينا قسيصة	مؤسسة نهر الأردن / مدير عام
زينة خوري	مؤسسة نهر الأردن
العميد محمد الزعبي	مدير إدارة حماية الأسرة
د. هاني جهشان	المركز الوطني للطب الشرعي / وزارة الصحة
هانية ديرانية	وزارة الخارجية
لبنى الزعبي	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "UNIFEM"
د. فواز الرطروط	وزارة التنمية الاجتماعية
محمد شبانة	وزارة التنمية الاجتماعية
محمد الخرابشة	وزارة التنمية الاجتماعية
محمد مقدادي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
حكم مطاوعة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
ربي قمي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة

اللجنة التحضيرية	
العضو	الجهة
محمد مقداي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة
محمد داود	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - المالية والإدارية
لمى عواد	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - وحدة الإعلام والاتصال
حكيم مطالقة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة
ربي قمي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة
غدير زهران	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - المالية والإدارية
إيمان أبو قاعود	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - وحدة الإعلام والاتصال
نسرین الخالدي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة - وحدة الإعلام والاتصال

فريق عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة		لجنة إعداد نشرة المؤتمر
عمر الظاهر	محمد الداود	ماجدة عاشور
محمد إبراهيم	حنان الظاهر	هيام أبو النعاج
نسرین قصاص	خديجة علاوين	رانيا الجعبري
درغام الشريجي	مي سلطان	رانيا الصرايرة
وجدي الخمايسة	ناثلة الصرايرة	
	ليالي نفاع	

إعداد التقرير: رولا أبوالروس

